



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد  
الدراسات العليا

# تحليل تكاليف التضخم وأثرها على مستويات المعيشة بالعراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٢

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل  
درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

نجله شمعون شليمون الجلي

بإشراف

الأستاذ المساعد

د. نضال شاكر جودت

٢٠١٥ م

١٤٣٦ هـ

## المستخلص

قسم البحث إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول منه، تكاليف التضخم ومستويات المعيشة وفق رؤية نظرية وفكرية. وتطرق المبحث الأول منه إلى مفهوم التضخم وتفسيره بين المدرستين النقودية والهيكلية ومسبباته، بالإضافة إلى مفهوم تكاليف التضخم. أما المبحث الثاني فتضمن استعراضاً للجدل الفكري لمصادر نشوء تكاليف التضخم بين الاقتصاديين وكيفية انتقال آثارها على مستويات المعيشة، أما المبحث الثالث فقد تناول الإطار المفاهيمي لمستويات المعيشة.

في الفصل الثاني تمت دراسة التضخم وتكاليفه ومستويات المعيشة وقياس تكاليف التضخم بالعراق، إذ قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تضمن الأول منهما، تحليل البيئة التضخمية بالعراق حسب تفسير المدرستين النقودية والهيكلية، فضلاً عن مسببات التضخم ومؤشرات تكاليفه، بينما تناول المبحث الثاني تحليل مستويات المعيشة بالعراق ومنها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) وخط الفقر المدقع والمطلق قبل وبعد حسم تكلفة البطاقة التموينية، فضلاً عن طرق وقياس تكاليف التضخم في الاقتصاد العراقي بالطرق الرياضية والقياسية باستخدام دالة الطلب على النقود حسب منهجية (بيلي) في المبحث الثالث.

أهتم الفصل الثالث بالإطار التحليلي لقياس أثر تكاليف التضخم على متغيرات مختارة لمستوى المعيشة في العراق، وقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، استعرض المبحث الأول السلاسل الزمنية / المضمون والاختبارات، بينما يوضح المبحث الثاني الاختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بتكاليف التضخم ومؤشرات مستويات المعيشة في العراق. وخصص المبحث الثالث لقياس أثر تكاليف التضخم على متغيرات مستويات المعيشة بالعراق وتحليلها للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢.

## الاستنتاجات في الجانب النظري:-

١- إن ظاهرة التضخم واحدة من أكبر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اقتصاديات بلدان العالم قديماً وحديثاً ولقد قدمت عدة تعاريف لهذه الظاهرة إلا أن أهم هذه التعاريف هو أن التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بغض النظر عن الأسباب المؤدية إلى ذلك الارتفاع، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية، إذ تبدأ النقود مع انتشار حالة التضخم بفقدان قيمتها شيئاً فشيئاً، وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة، ومن ثم لا يفضل الأفراد الاحتفاظ بها، حتى وصولها إلى المرحلة التي تفقد وظيفتها كوسيط للمبادلة مع ارتفاع معدلات التضخم وفي النهاية يصبح التضخم كلفة يتحملها أفراد المجتمع.

٢- لقد تبين من البحث بأن انصار المدرسة الهيكلية يؤكدون على أن التضخم في البلدان النامية ينشأ بسبب مجموعة من الاختلالات الهيكلية المتمثلة في هيكل التجارة الخارجية وتخلف قطاع التصدير عن اللحاق بالحاجات المتزايدة من الاستيرادات، وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات مما يقود إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتذبذب معدلات أسعار صرفها وعجز الميزانيات الحكومية التي يتم تمويل عجزها في الكثير من الأحيان عن طريق الأصدار النقدي الجديد، وزيادة عرض النقود. فضلاً عن اختلالات أخرى، مثل تباين

الدخول ومعدلات الأجر بين القطاعات المختلفة مما يقود ذلك إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية. في حين نجد أن المدرسة النقودية ترى بان التضخم في البلدان النامية هو ذو مظهر نقودي بحت، مع عدم إنكارها لأثر العوامل الهيكلية، مثل عجز الميزانية الحكومي وعجز ميزان المدفوعات، أو لأسباب تتعلق بسعر الفائدة في تلك البلدان، أو لأسباب تتعلق بالائتمان المصرفي للقطاعين الحكومي والخاص. إلا أن الأدلة التجريبية أكدت على أن التضخم في البلدان النامية هو ذو مظهر هيكلية ونقودي معاً.

٣- إن مصادر نشوء التضخم تتولد بفعل جملة من العوامل والأسباب منها ما هو واقع تحت تأثير عوامل التوسع النقدي المتولد بفعل الإنفاق الحكومي الكبير، وأثر ذلك على زيادة حجم الطلب الاستهلاكي. ومنها ما هو مرتبط بعوامل الكلفة التي تعود إلى عوامل داخلية متجسدة في طبيعة النشاطات التي تمارسها الدولة. وقد تعود الأسباب في نشوء التضخم إلى عوامل خارجية ناتجة عن ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي وتأثره إلى حد كبير بالتضخم المستورد، أو تأثيرات ناتجة عن الاختلالات الهيكلية المتولدة في ثنايا الحصار والحروب، وأخيراً عجز النظام المصرفي عن تعبئة المدخرات المتاحة لدى الأفراد والناجمة عن انخفاض أسعار الفائدة الممنوحة على هذه المدخرات مقابل تآكل القوة الشرائية لهذه المبالغ بفعل التضخم مما يجعل سعر الفائدة الحقيقي سالباً.

#### - التوصيات :-

- في ضوء الاستنتاجات الواردة في الجانب العملي أعلاه توصي الباحثة بما يلي :-
- ١- استمرار البنك المركزي العراقي بالتصدي للتضخم واستهدافه بنسبة (3%-4%) سنوياً لإزالة تكاليفه المفروضة على المجتمع من خلال ادواته السعرية التي يستخدمها في هذا الاتجاه وضرورة التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي لضمان تحقيق بيئة تفضي إلى الاستقرار والنمو.
  - ٢- على السياسة المالية في العراق أن تعيد النظر في هيكل وتوزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع عن طريق اتباع سياسة ضريبية سليمة تعمل على امتصاص الدخل العالية والأرباح وذلك عن طريق اتباع نظام الضريبة التصاعدي آخذة بنظر الاعتبار طبيعة سلم الدخل التي تفرض عليها تلك الضرائب .
  - ٣- تنشيط السوق المالية وتعزيز دور الوساطة المالية ، حيث أن سوق راس المال يلعب دوراً كبيراً في دفع عجلة النشاط الاقتصادي باعتباره وعاءً ضرورياً لحشد وتعبئة المدخرات الوطنية ولجذب الاستثمارات الأجنبية .
  - ٤- بما أن توليد النقود أغلبها من مصادر نفطية في الاقتصاد العراقي فيجب تنوع مصادرها عن طريق تنشيط القطاعات الاقتصادية كي يصبح العراق مصدراً للسلع والخدمات بنسبة قريبة من مقدار تصدير سلعة النفط .
  - ٥- رفع سعر الفائدة الاسمي الذي تدفعه المصارف على ودائع الافراد إلى مستوى معقول يشجع الأفراد على الاحتفاظ بجزء من موجوداتها على شكل ودائع وبما يساهم في تقليص حجم كتلة النقد المتداولة لدى الافراد، وهذا يؤدي بدوره إلى امتصاص فائض الطلب وبالتالي انخفاض معدلات التضخم وتحقيق مصدر لقوة شرائية جديدة للافراد .